عقوبة الإعدام في الشّريعة الإسلاميّة والقانون اللّيبيّ وموقف المنظّمات الدّوليّة

إعداد

صلاح الدّين حمد بالقاسم بو فارس

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

عقوبة الإعدام في الشّريعة الإسلاميّة والقانون اللّيبيّ وموقف المنظّمات الدّوليّة

إعداد

صلاح الدّين حمد بالقاسم بو فارس

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في القانون

كلية أحمد إبراهيم للحقوق

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

مارس ٢٠٢٢م

مُلخَّص البحث

تهدف الدراسة إلى التعرف على عقوبة الإعدام من منظور الشريعة الاسلامية والقانون الليبي ومطالبة المنظمات الدولية بإلغاء عقوبة الإعدام؛ لتعارضها مع نصوص الإعلان العالمي لحقوق الانسان، حيث تكمن مشكلة الدراسة في مطالبة المنظمات الدولية من السلطات التشريعية الليبية إلغاء عقوبة الإعدام وفقاً للقوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، فضلا عن توضيح وجهة نظر المشرع الليبي من تطبيق عقوبة الإعدام في القانون الليبي المعمول به والمستمد من الشريعة الإسلامية، والتوصل إلى تفاهمات بشأن التزام ليبيا تجاه منظمات حقوق الإنسان الدولية التي تسعى لحماية حقوق الإنسان من الإنتهاكات الماسة بحياته. تم حلها من خلال دراسة مفهوم عقوبة الإعدام وآراء الفقهاء في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي، والمبررات التي تعتمد عليها المنظمات الحقوقية الدولية للمطالبة بإلغاء تطبيق عقوبة الإعدام. واتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي لاستقراء نصوص قانون العقوبات الليبي المتعلق بالنصوص الخاصة بتطبيق عقوبة الإعدام، وكذلك النصوص الواردة في القرآن والسنة النبوية وآراء الفقهاء المتعلقة بتطبيق عقوبة الإعدام، كما اتبعت المنهج التحليلي لتحليل نصوص قانون العقوبات الليبي الشامل لتطبيق عقوبة الإعدام على كل من ارتكب الجرائم الخطيرة بحق المجتمع. كما استقرأت ما أوردته المنظمات الحقوقية الدولية الرافضة لتطبيق عقوبة الإعدام في المجتمع الليبي والذي رفضته السلطات الليبية ذات الاختصاص بذلك الشأن. ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن قانون العقوبات وقانون القصاص والدية الليبي من أبرز القوانين المطبقة في النظام العقابي الليبي، وأنه لا خلاف في آراء فقهاء الشريعة حول ضرورة تطبيق عقوبة الإعدام على مرتكبي جرائم القتل العمد وغيرها من الجرائم الواردة في أحكام الشريعة. وأوصت الدراسة بضرورة استمرار حوار السلطات الليبية مع المنظمات الحقوقية الدولية؛ لإقناعها للتخلي عن موقفها تجاه ليبيا والحفاظ على خصوصية المجتمع الليبي والحفاظ على هويته العربية والإسلامية ورفض الانصياع للإملاءات الخارجية المستهدفة تعديل قوانين العقوبات والإجراءات الجزائية.

ABSTRACT

This study aims to identify the death penalty from the perspective of Libyan law and Islamic law, and the demand of international organizations to abolish the death penalty. The problem is requesting the international organization Libya to delete the death penalty and the challenges that faced the Libyan law due to continuing using death penalty and commitment in international law settled by the international organization. The problem also to attempt clearing the Libyan perspective on death penalty in the Libyan punishment system that worked related to the Islamic shariah, penal Libyan code, the law of retribution that applied in Libya and reach to understanding related to Libyan commitment towards international organization that announce prevention human rights even they did dangerous crimes. The importance of study of study is to highlight the advantages of applying death penalty in Libyan community as a corrective method. It also to ensure the right way of ligation method in Libyan courts and to identify the extent of application law arbitration and blood money. This study follows the analytical analysis to analysis the Libyan penal code regarding the application of death penalty to everyone who made dangerous crime in the society. It also follows the inductive research approach to explore in the Islamic law, Holy Quran, Sunnah of the Prophet, the opinions of shariah scholars and penal Libyan code regarding to death penalty. The study also follows the inductive the position of the international organization that refused application of death penalty in the Libyan community and Libyan rejection to achieve public restraint in the society. The results of this study is Libyan penal code and Libyan law of retribution and money blood is the most prominent laws in the Libyan penal code. Moreover, there is no contradicting on the shariah scholars to applying death penalty to whom did dangerous murder, raping crimes and other crimes in the Islamic Shariah. The study recommended the necessity negotiation with the international organization for convincing these organizations to abandon their stance towards Libya. This study also recommended to preventing the characteristics of Libyan community, adhering the Islamic identity and reject the external dictates.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion; it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Comparative Laws

……...……..……..……..

Mohammed Ibrahim Negasi
Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Comparative Laws

.....……..……..

Muhammad Laeba
Internal Examiner

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Comparative Laws

...……..……..……..

Nik Rahim Nik Wajis
External Examiner

This thesis was submitted to the Department of Islamic Law and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master of Comparative Laws.

……..……..

Uzaimah Ibrahim
Head, Department of Islamic Law

This thesis was submitted to the Ahmad Ibrahim Kulliyyah of Laws and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master of Comparative Laws.

……..……..

Farid Sufian Shuaib
Dean, Ahmad Ibrahim
Kulliyyah of Laws

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Saleh El-din Hamad Belkasem Boufars

Signature: ……..……..…… Date:……..…….

الجامعة الإسلامية العالمية–ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢٢م محفوظة لـ: صلاح الدّين حمد بالقاسم بو فارس

عقوبة الإعدام في الشّريعة الإسلاميّة والقانون اللّيبيّ وموقف المنظّمات الدّوليّة

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.
٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: صلاح الدّين حمد بالقاسم بو فارس

التوقيع:..... التاريخ: .....

إلى

روح والدي الذي شملني بالرعاية..أسكنه الله فسيح جناته اللهم أمين

والدتي التي غمرتني بالحنان ... أمد الله في عمرها ومتعها بالصحة والعافية

إلى إخوتي وأخواتي ... الأعزاء

إلى زوجتي وأبنائي ... الأحباء

إلى أصدقائي ...الأوفياء

أهدي هذا البحث

الشكر والتقدير

أشكر الله تعالى وأحمده، على نعمة استكمال رسالة الماجستير في القانون المقارن، وأتقدم بالشكر والعرفان للجامعة الإسلامية العالمية التي منحتني هذه الفرصة الطيبة، وأتقدم بخالص الشكر والعرفان والامتنان إلى السيد الأستاذ الدكتور المشرف: محمد إبراهيم نقاشي؛ لتفضله بالإشراف على الرسالة حتى خرجت بالشكل الملائم وكان له أبلغ الأثر في ذلك فجزاه الله عني وعن العلم خير الجزاء وكتب ذلك في ميزان حسناته يوم تخف الموازين.

والشكر موصول لتعاون وجهد الأساتذة والعلماء الكرام في كلية أحمد إبراهيم للقانون على ما قدموه ويقدمونه من خير في خدمة طلاب العلم والشكر موصول إلى السيد الأستاذ البروفيسور عميد الكلية على ما بذله و يبذله من جهد، فجزاه الله عني وعن طلاب العلم خير الجزاء.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب

ملخص البحث بالإنجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة التصريح ..... هـ

صفحة الإقرار بحقوق الطبع ..... و

الإهداء ..... ز

الشكر والتقدير ..... ح

فهرس محتويات البحث ..... ط

التشريعات ..... ل

الفصل الأول خطة البحث وهيكله العام ١

المقدمة: ١

إشكالية البحث: ٣

أسئلة البحث: ٣

أهداف البحث: ٤

أهمية البحث: ٤

حدود البحث: ٥

فرضيات البحث: ٥

منهج البحث: ٥

الدراسات السابقة: ٦

الفصل الثاني مفهوم عقوبة الإعدام والجرائم التي يجب تطبيق عقوبة الإعدام فيها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي ٢٢
المبحث الأول: مفهوم عقوبة الإعدام في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي ٢٣
المطلب الأول: مفهوم عقوبة الإعدام في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي ٢٣
المطلب الثاني: غايات الإسلام من تطبيق عقوبة الإعدام ٢٨
المبحث الثاني: الجرائم التي يجب تطبيق عقوبة الإعدام فيها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي ٣١
المطلب الأول: الجرائم التي تستوجب عقوبة الإعدام في الشريعة الإسلامية ٣٢
المطلب الثاني: نزاهة القضاء وواحدية الشريعة الإسلامية والقانون الليبي .. ٤٠

الفصل الثالث آراء الفقهاء في تطبيق عقوبة الإعدام في الشريعة الإسلامية وتطور قانون العقوبات الليبي ٤٥
المبحث الأول: معايير وشروط وطرق تنفيذ عقوبة الإعدام في المذاهب الفقهية... ٤٥
المطلب الأول: شروط تطبيق عقوبة الإعدام في المذاهب الفقهية ٤٦
المطلب الثاني: معايير وطرق تنفيذ عقوبة الإعدام في المذاهب الفقهية.... ٦٤
المبحث الثاني: التطور التاريخي لتطبيق عقوبة الإعدام وآراء فقهاء القانون الليبي فيها ٧٠
المطلب الأول: التطور التاريخي لتطبيق عقوبة الإعدام في ليبيا ٧١
المطلب الثاني: جهود وآليات تطبيق الأحكام القضائية عند فقهاء القانون الليبي ٧٣

الفصل الرابع مطالب المنظمات الدولية في تطبيق عقوبة الإعدام وتقييم مسوغات التطبيق وعوائقه في ليبيا ٨٠

المبحث الأول: مسوغات المنظمات الدولية التي تطالب بإلغاء عقوبة الإعدام.... ٨١
المطلب الأول: المنظمات الدولية المطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام ٨١
المطلب الثاني: أهداف المنظمات الدولية من إلغاء عقوبة الإعدام وموقف جامعة الدول العربية والدول الأفريقية منها ٩٤
المبحث الثاني: مسوغات تطبيق عقوبة الإعدام في ليبيا وضماناته مع تقييم عوائق التطبيق في ليبيا ١٠٢
المطلب الأول: مسوغات تطبيق عقوبة الإعدام وضماناته في ليبيا ١٠٢
المطلب الثاني: تقييم العوامل التي أعاقت منع تطبيق عقوبة الإعدام في ليبيا ١١٠

خاتمة البحث ١١٥
النتائج: ١١٥
التوصيات ١١٧
قائمة المصادر والمراجع ١١٩
الكتب..... ١١٩
المقالات والمجلات ١٢٤
الرسائل الجامعية ١٢٦
المواقع الإلكترونية ١٢٧
الملاحق ١٢٩

قائمة التشريعات

اتفاقية حقوق الطفل.
الإعلان العالمي لحقوق الانسان.
العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.
قانون العقوبات الليبي ٢٠١٢م.
قانون القصاص والدية الليبي ٢٠١٩م.

الفصل الأول
خطة البحث وهيكله العام

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وعلى آله وصحابته الكرام وعلى من سار على دربه واقتفى أثره إلى يوم الدين.

يعتبر موضوع عقوبة الإعدام من أبرز المواضيع التي عُنيت بها أغلب الشرائع السماوية والقوانين الوضعية قديمًا وحديثًا؛ لأنه من أهم المواضيع التي شغلت العديد من المشرعيين والقانونيين على مدار تاريخ التنازع بين القوانين، ومنذ بداية سن التشريعات وحتى يومنا هذا ترتكب الجرائم الموجبة لعقوبة الإعدام، كما أن الحضارات الرومانية واليونانية القديمة كانت تطبق عقوبة الإعدام لكل من ارتكب الجرائم التي تستوجب تطبيق عقوبة الإعدام. ولقد اعترفت التقانين الآشورية القديمة وتقنين حمورابي بعقوبة الإعدام جزاء لمن ارتكب جرائم القتل عمدًا.

وبعد نزول الشرائع السماوية التي أكدت على تطبيق عقوبة الإعدام لكل من ارتكب الجرائم التي تستوجب تطبيق عقوبة الإعدام، فالديانة اليهودية أشارت في أسفارها إلى وجوب تطبيق عقوبة الإعدام، كما أكدت تطبيقها الديانة المسيحية في إنجيلها على مرتكبي الجرائم في المجتمع المسيحي. فجاءت الديانة الإسلامية مؤكدة لما أوردته تلك الديانات، حيث أوجبت تطبيق عقوبة الإعدام؛ لأن فيها حياة للناس وصلاح للمجتمع بعد التأكد من إقرار القاتل أو ثبوت شهادة الشهود بارتكاب الجرائم الموجبة لتطبيق عقوبة الإعدام. كما أن عقوبة الإعدام في الشريعة الإسلامية تحقق الزجر العام لكل من همَّ بارتكاب الجرائم الموجبة لعقوبة الإعدام، ومن ثمّ فإن تطبيقها يحقق مقاصد الشريعة الإسلامية من أجل الحفاظ على السلم والأمن الاجتماعي للمجتمع.

كما يأتي تأكيد الشريعة الإسلامية في تطبيق عقوبة الإعدام قصاصًا لمن ارتكب جرائم القتل العمد، وتعزيرًا لمن ارتكب الجرم الذي يستحق إنزال عقوبة التعزير.

وتلتزم ليبيا بتطبيق عقوبة الإعدام على كل من ثبت ارتكابه الجرائم المنصوص عليها في القانون الليبي والشريعة الإسلامية، حيث أن القانون الليبي يستمد نصوصه من الشريعة الإسلامية.

كما أن هناك تطابق بين آراء فقهاء الشريعة الإسلامية والقانون الليبي بشأن وجوب تطبيق عقوبة الإعدام ضد كل من ارتكب جرائم القتل العمد أو الجرائم المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية. والجدير بالذكر أن التزام المجتمع الليبي بالشريعة الإسلامية سيسهم في فهم كيفية تطبيق عقوبة الإعدام على كل من ارتكب الجرائم التي تستحق تطبيق عقوبة الإعدام.

كما أن التزام ليبيا بصفتها عضو في المنظمات الدولية سيضعها أمام تحديات كبيرة وخاصة في الامتثال لرغبة المنظمات الدولية لوقف تطبيق عقوبة الإعدام واستبدالها بعقوبة أخرى غير سالبة لحق الحياة (من وجهة نظر المنظمات الدولية) أو رفض الامتثال للمنظمات الدولية وتطبيق نصوص الشريعة الإسلامية والقانون الليبي بشأن تطبيق عقوبة الإعدام لكل من تسول له نفسه ارتكاب تلك الجرائم لتحقيق الردع العام في المجتمع الليبي ومحاولة اقناع المجتمع الدولي بأن تطبيق عقوبة الإعدام يخضع للكثير من الإجراءات وخضوع المتهمين بارتكاب الجرائم المختلفة للمحاكمة العادلة، والتنقل بين درجات التقاضي والحفاظ على حقوق المتهمين في إثبات البراءة ونفي الاتهامات، كما يمكن للمتهمين التواصل مع هيئة الدفاع للسعي لإثبات البراءة ونفي الاتهام من عدمه.

وتطالب المنظمات الدولية كافة الدول الإسلامية ولاسيما ليبيا بضرورة التخلي عن عقوبة الإعدام وإلغاءها والمطالبة بتطبيق واستخدام العقوبات البديلة المقررة في النظام العقابي المحلي، حيث أن معظم الدول التي تخلت عن تطبيق عقوبة الإعدام تقوم بتطبيق عقوبة السجن مدى الحياة كأحد أبرز الحلول التي يمكن من وجهة نظر المنظمات الدولية إحلال عقوبة الإعدام كإحدى أبرز العقوبات السالبة لحق الإنسان في الحياة بعقوبة السجن مدى الحياة، إلا أن غالبية الدول الإسلامية وعلى رأسهم ليبيا لم تستجب لمطالبة المنظمات الدولية لها بإلغاء تطبيق عقوبة الإعدام أو استبدالها بعقوبات أخرى بديلة.

إشكالية البحث:

بالرغم أن القانون الليبي يستمد نصوصه من الشريعة الإسلامية فإن المنظمات الحقوقية الدولية ترى بأن عقوبة الإعدام عقوبة غير عادلة سالبة لحق الحياة حيث إنها تتعارض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتطالب كافة الدول الإسلامية ولاسيما ليبيا بإيقاف تنفيذ هذه العقوبة واستبدالها بعقوبات أخرى تتعارض مع نصوص قانون العقوبات الليبي وتتعارض أيضًا مع الشريعة الإسلامية. ومن المؤكد أن المنظمات الحقوقية الدولية تستند في مطالبتها لليبيا باستبدال عقوبة الإعدام بعقوبات أخرى بما اتفقت عليه الدول الأعضاء للأمم المتحدة حيث أقرت المادة الثانية من ميثاق منظمة العفو الدولية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن لكل إنسان حق الحياة وأنه لايجوز المساس بحق الحياة مهما كانت الأسباب مما يضع ليبيا أمام تحديات كبيرة.

وتتمثل إشكالية البحث في مطالبة المنظمات الدولية للسلطات التشريعية الليبية بإلغاء عقوبة الإعدام والتحديات التي تواجهها بسبب استمرار تطبيق العقوبة والالتزام بالوفاء بالقوانين الدولية التي تفرضها هذه المنظمات ولتعارضها مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

كما تكمن الإشكالية في توضيح وجهة نظر السلطات الليبية في أهمية تطبيق عقوبة الإعدام وإدراجها في النظام العقابي المعمول به وفقًا للشريعة الإسلامية واستنادًا لنصوص القانون الجنائي وقانون العقوبات وقانون القصاص والدية المطبق في ليبيا والوصول إلى تفاهمات بشأن إلتزام ليبيا تجاه المنظمات الحقوقية الدولية التي تدعي الحفاظ على حقوق الإنسان وإن كان مرتكبًا للجرائم.

أسئلة البحث:

يسعى الباحث إلى إعطاء إجابة دقيقة عن الأسئلة التالية:

١. ما مفهوم عقوبة الإعدام وما الجرائم التي يجب الحكم فيها بالإعدام في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي؟
٢. ما آراء الفقهاء في تطبيق عقوبة الإعدام في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي؟

٣. ما المسوغات التي تعتمد عليها المنظمات الحقوقية الدولية للمطالبة بإلغاء تطبيق عقوبة الإعدام؟

أهداف البحث:

تتلخص أهداف البحث التي يرمي إلى تحقيقها في النقاط التالية:

١. تبيان مفهوم عقوبة الإعدام واستكشاف الجرائم التي يجب الحكم فيها بالإعدام في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي.
٢. استكشاف آراء الفقهاء في تطبيق عقوبة الإعدام في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي.
٣. التعرف على المسوغات التي تعتمد عليها المنظمات الحقوقية الدولية للمطالبة بإلغاء تطبيق عقوبة الإعدام.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في إبراز مدى استفادة المنظمات الحقوقية الدولية من التعرف على موقف الدول الرافضة لإلغاء عقوبة الإعدام وتراجع المنظمات الدولية عن المناداة بإلغاء عقوبة الإعدام. كما تبرز أهمية البحث في تراجع المنظمات الدولية عن موقفها تجاه الدول التي تطبق عقوبة الإعدام مع ضرورة احترام رغبة الدول الإسلامية في الالتزام بتطبيق عقوبة الإعدام وفقًا لنصوص الشريعة الإسلامية.

ومن ناحية أخرى يمكن للمشرع الليبي الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في إعادة تصنيف الجرائم التي تستوجب تطبيق عقوبة الإعدام وفقًا لنصوص الشريعة الإسلامية. يسهم هذا البحث في توضيح فقرات قانون العقوبات الليبي وخاصة للسلطة التنفيذية التي تقوم بتطبيق وتنفيذ عقوبة الإعدام.

كما يحقق هذا البحث الوعي الكافي لكل من تسول له نفسه ارتكاب الجرائم الخطيرة في المجتمع، كما يحقق هذا البحث دورًا في الإلمام بنصوص الشريعة الإسلامية بشأن تطبيق

عقوبة الإعدام في النظام العقابي. كما تسهم الدراسة في التعرف على مميزات تطبيق عقوبة الإعدام في المجتمع الليبي كأحد الأساليب التقويمية.

حدود البحث:

تكمن حدود البحث في الجانب النظري المتمثل في تطبيق القوانين الجنائية والعقابية الليبية والشريعة الإسلامية و القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد الباحث على الدولة الليبية حالة دراسته، وذلك بسبب مطالبة المنظمات الدولية للسلطات الليبية بإلغاء عقوبة الإعدام وانعكاساتها على حقوق الإنسان واتفاق ذلك مع طبيعة المجتمع الليبي العربي المسلم والمحافظ، حيث أجرى الباحث مقابلات ميدانية مع العاملين في السلطة التنفيذية والتشريعية في ليبيا من أجل التعرف عن قرب على تطبيق عقوبة الإعدام في ليبيا.

فرضيات البحث:

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

١. أنه لا تعارض بين تطبيق عقوبة الإعدام مع حق الإنسان في الحياة وفقًا للقوانين الليبية.
٢. أن تطبيق عقوبة الإعدام في ليبيا لن يؤثر على حقوق الإنسان طالما تأتي في إطار حفظ حقه ونفسه وماله ولن تتأثر علاقة ليبيا مع المنظمات الحقوقية الدولية.

منهج البحث:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المناهج التالية:

١. المنهج الاستقرائي: وذلك لاستقراء نصوص قانون العقوبات الليبية والقانون الجنائي الليبي بشأن النصوص الخاصة بتطبيق عقوبة الإعدام. كما يأتي لاستقراء نصوص الشريعة الإسلامية والقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وآراء الفقهاء والعلماء وماورد في المذاهب الفقهية الأربعة بشأن تطبيق عقوبة الإعدام. كما يأتي في استقراء موقف

المنظمات الحقوقية الدولية الرافضة لتطبيق عقوبة الإعدام في المجتمع الليبي ورفض ليبيا إلغاء تطبيق عقوبة الإعدام لتحقيق الزجر العام في المجتمع.

٢. المنهج التحليلي: يستخدم المنهج التحليلي في هذا البحث لتحليل آراء فقهاء الشريعة الاسلامية ونصوص قانون العقوبات والقانون الجنائي الليبي بشأن تطبيق عقوبة الإعدام على كل من ارتكب الجرائم الخطيرة في حق المجتمع. كما يسهم هذا المنهج في تحليل الاتفاقيات المبرمة مع المجتمع الدولي بشأن منع تطبيق عقوبة الإعدام.

الدراسات السابقة:

يعد موضوع عقوبة الإعدام في القانون الليبي والمنظمات الدولية ليبيا نموذجًا من الموضوعات الجديدة التي تميزت بوجود دراسات سابقة حديثة سواء أكانت تلك الدراسات عربية أم أجنبية، كما أن تلك الدراسات قد أسهمت بتسليط الضوء على ما قامت به المنظمات الدولية تجاه موقف ليبيا الرافض لإلغاء عقوبة الإعدام من النظام العقابي الليبي. ومن بين أبرز تلك الدراسات مايلي:

دراسة بعنوان "**شروط القاتل في عقوبة القصاص (الإعدام) دراسة فقهية قانونية مقارنة**" لأيمن عبد الحميد عبد المجيد البدارين.[١] هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عقوبة الإعدام في القانون الجزائري، والتعرف على شروط القاتل في عقوبة القصاص (الإعدام). وتكمن مشكلة الدراسة في عدم وضوح شروط القصاص في القانون الوضعي. وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على شروط القاتل في عقوبة القصاص (الإعدام). ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على شروط عقوبة القصاص. وخلصت الدراسة إلى التعرف على شروط تطبيق عقوبة القصاص في القانون والشريعة الإسلامية، إلا أن هذه الدراسة تفتقر لتحديد الجرائم الأخرى التي توجب تطبيق عقوبة الإعدام، كما أن هذه الدراسة تختلف عن هذه الدراسة في دراسة عقوبة الإعدام في القانون الليبي والمنظمات

[١] البدارين، أيمن عبد الحميد عبد المجيد. "شروط القاتل في عقوبة القصاص (الإعدام) دراسة فقهية قانونية مقارنة"، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**، جامعة مؤتة، الأردن، (٢٠٢٠م).

الدولية. ومن ثمّ فإن الدراسة الحالية تستعرض بوضوح الجرائم التي يمكن تطبيق عقوبة الإعدام في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي.

دراسة بعنوان "**جريمة هتك العرض بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري**" لمختار عبد السلام العفون.[٢] هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على جريمة هتك العرض بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري. تبرز مشكلة الدراسة في عدم وضوح القانون الجزائري بشأن تطبيق عقوبة خاصة لجريمة هتك العرض. وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على الإطار النظري لجريمة هتك العرض في الشريعة الإسلامية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على العقوبات التي تطبق على جريمة هتك العرض بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري. وخلصت الدراسة إلى التعرف على عقوبة هتك العرض والاغتصاب في القانون الجزائري والشريعة الإسلامية، إلا أن هذه الدراسة تفتقر لتحديد الجرائم الأخرى التي توجب تطبيق عقوبة الإعدام، كما أن الدراسة الحالية تختلف عن تلك الدراسة في أن الدراسة الحالية تسلط الضوء على عقوبة الإعدام في القانون الليبي. ومن ثَمّ فإن الدراسة الحالية تستعرض بوضوح الجرائم التي يمكن تطبيق عقوبة الإعدام في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي.

دراسة بعنوان "**الحماية الجنائية لحرمة الأنبياء**" لبلخير، سديد.[٣] هدفت الدراسة إلى التعرف على العقوبة الملائمة لجريمة التعدي على الأنبياء. وتكمن مشكلة الدراسة في عدم وجود نص صريح لحرمة التعدي على الأنبياء، كما أنها يطبق عليها العقوبات التعزيريه فقط، وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على كيفية الحماية الجنائية لحرمة الأنبياء في نصوص القانون الجزائري. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الحماية الجنائية لحرمة التعدي على الأنبياء بالقانون الجزائري. وخلصت الدراسة إلى التعرف على العقوبة

---

[٢] العفون، مختار عبد السلام، "جريمة هتك العرض بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري"، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ٢٠٢٠م).

[٣] بخير، سديد، "الحماية الجنائية لحرمة الأنبياء دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون في ضوء حرية الرأي والتعبير"، (رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج الأخضر باتنة، الجزائر، ٢٠٢٠م).

الملائمه للتعدي على الأنبياء قولًا وفعلًا في الشريعة الإسلامية، كما أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة في دراسة عقوبة الإعدام في القانون الليبي والشريعة الإسلامية، إلا أن هذه الدراسة تفتقر لتحديد الجرائم الأخرى التي توجب تطبيق عقوبة الإعدام، ومن ثَمّ فإن الدراسة الحالية تستعرض بوضوح الجرائم التي يمكن تطبيق عقوبة الإعدام في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي.

دراسة بعنوان "**سياسة معاقبة مرتكبي جرائم الفساد بأندونيسيا في ضوء القانون الجنائي الإسلامي**" عبد المفيد المفيد.[٤] هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على سياسة معاقبة مرتكبي جرائم الفساد بأندونيسيا في ضوء القانون الجنائي الإسلامي. وتكمن مشكلة الدراسة في محاولة تطبيق الحدود التعزيرية في بعض الولايات والمدن الأندونيسية، وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على سياسة معاقبة مرتكبي جرائم الفساد بأندونيسيا في ضوء القانون الجنائي الإسلامي. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على دور القانون الجنائي الإسلامي في التعرف على مرتكبي جرائم الفساد بأندونيسيا. وخلصت الدراسة إلى التعرف على عقوبة مرتكبي الفساد في الشريعة الإسلامية وما إذا كانت تلك الجرائم قد حققت الردع الملائم للمجتمع من عدمه، إلا أن هذه الدراسة تفتقر لتحديد الجرائم الأخرى التي توجب تطبيق عقوبة الإعدام، كما أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة من حيث التعرف على عقوبة الإعدام في القانون الليبي والمنظمات الدولية. ومن ثَمّ فإن الدراسة الحالية تستعرض بوضوح كافة الجرائم التي يمكن تطبيق عقوبة الإعدام فيها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي.

---

[٤] المفيد، عبد المفيد. "سياسة معاقبة مرتكبي جرائم الفساد بأندونيسيا في ضوء القانون الجنائي الإسلامي"، **مجلة ليجاتي للشريعة**، جورنال بيروندانج أوندانغان، أندونسيا، (٢٠٢٠م).

تقرير منشور بعنوان "**لماذا تعتبر عقوبة الإعدام انتهاكًا لحقوق الإنسان**" لمنظمة العفو الدولية.[٥] هدفت الدراسة إلى التعرف على موقف الدول من تطبيق عقوبة الإعدام وانتهاكات حقوق الإنسان. وتكمن مشكلة الدراسة في اعتبار أن عقوبة الإعدام تشكل انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان. ولقد استفادت الدراسة من هذه الدراسة في التعرف على الدول التي ألغت عقوبة الإعدام وتأثير ذلك على حالة الاستقرار الداخلي. وخلصت الدراسة إلى التعرف على العقوبة الملائمة لانتهاك حقوق الإنسان وفقًا لنصوص القانون الدولي والمقررات الدولية في هذا الصدد، إلا أن هذه الدراسة تفتقر لتحديد الجرائم الأخرى التي توجب تطبيق عقوبة الإعدام، كما أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية في دراسة عقوبة الإعدام في القانون الليبي والمنظمات الدولية. ومن ثَمّ فإن الدراسة الحالية تستعرض بوضوح الجرائم التي يمكن تطبيق عقوبة الإعدام في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي.

دراسة بعنوان "**عقوبة الإعدام في القانون الجزائري**" لمحمد نمير هاشمي.[٦] هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عقوبة الإعدام في القانون الجزائري. وتكمن مشكلة الدراسة في استناد القانون الجزائري في تطبيق عقوبة الإعدام إلى الشريعة الإسلامية. وتبرز أهمية الدراسة في قيام القانون الجزائري بتطبيق عقوبة الإعدام في الجزائر استنادًا إلى نصوص الشريعة الإسلامية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة من حيث التعرف على نصوص عقوبة الإعدام في القانون الجزائري. وخلصت الدراسة إلى التعرف على النصوص القانونية لعقوبة الإعدام في القانون الجزائري، إلا أن هذه الدراسة تفتقر إلى المقارنة بين نصوص القانون الجزائري وبين رغبة المنظمات الدولية في إلغاء عقوبة الإعدام، كما أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة في تسليط الضوء على قانون العقوبات الليبي ومدى توافقه مع

---

[٥] منظمة العفو الدولية، **لماذا تعتبر عقوبة الإعدام انتهاكًا لحقوق الإنسان، تقرير بشأن تطبيق عقوبة الإعدام وبيان بالدول التي ألغت عقوبة الإعدام**، (٢٠٢٠م)، <https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/death-penalty> تاريخ الاسترجاع ٢٠٢١/٠٥/٠٥.

[٦] هاشمي، محمد نمير، "عقوبة الإعدام في القانون الجزائري"، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية والادارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ٢٠١٩م).

الشريعة الإسلامية بشأن تطبيق عقوبة الإعدام وتوضيح موقف ليبيا الرافض لإلغاء عقوبة الإعدام في المجتمع الليبي. ومن ثَمّ فإن الدراسة الحالية تستعرض بوضوح الجرائم التي يمكن تطبيق عقوبة الإعدام في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي وموقف ليبيا من إلغاء تطبيق عقوبة الإعدام.

دراسة بعنوان "**المسؤولية الجنائية عن الاغتيال دراسة تأصيلية مقارنة بالمواثيق والمعاهدات الدولية**" أحمد مرزوق سالم صالح القرشي وجلال الدين محمد مشرف.[٧] هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المسؤولية الجنائية عن الاغتيال مقارنة بين المواثيق والمعاهدات الدولية. وتكمن مشكلة الدراسة إلى أن جريمة الاغتيال تعاقب عليها المواثيق والمعاهدات الدولية بعقوبة غير سالبة لحق الحياة وهو مايؤثر سلبًا على استقرار الشعوب وتهديد الأمن والسلم الاجتماعي. وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على الإطار النظري لجريمة الغيلة والعقوبة الملائمة لها في المواثيق والمعاهدات الدولية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على المسؤولية الجنائية عن الاغتيال ومقارنتها بالمواثيق الدولية والمعاهدات الدولية. وخلصت الدراسة إلى التعرف على عقوبة الجرائم المتعلقة بالاغتيال ومقارنتها بما هو منصوص عليه في القانون الدولي والمواثيق الدولية بشأن جريمة الاغتيال، إلا أن هذه الدراسة تفتقر لتحديد الجرائم الأخرى التي توجب تطبيق عقوبة الإعدام، كما أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة في تسليط الضوء على قانون العقوبات الليبي ومدى توافقه مع الشريعة الإسلامية بشأن تطبيق عقوبة الإعدام وتوضيح موقف ليبيا الرافض لإلغاء عقوبة الإعدام في المجتمع الليبي. ومن ثَمَّ فإن الدراسة الحالية تستعرض بوضوح الجرائم التي يمكن تطبيق عقوبة الإعدام في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي وموقف المنظمات الدولية المطالبة بإلغاء تطبيق عقوبة الإعدام.

---

[٧] القرشي، أحمد مرزوق سالم صالح، وجلال الدين، محمد مشرف، "المسؤولية الجنائية عن الاغتيال دراسة تأصيلية مقارنة، بالمواثيق والمعاهدات الدولية"، (رسالة ماجستير، كلية العدالة الجنائية، قسم الشريعة والقانون، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٩م).